الخارج وذو اليد على الملك المطلق والاخر على النتاج فذو النتاج اولى
وفي الجواب المزبور من الملتقى ولو برهن على الملك والاخر على النتاج فهو
اولى وكذا لو كانا خارجين اهـ وفي باب ما يدعيه الرجلان من شرح
المجمع لو في ملك لو اقام احد المدعيين بينة على الملك الاخر بينة
على النتاج قدم صاحب النتاج سواء كان خارجا او ذا يد لان صاحب
النتاج يثبت اولية الملك فلا يملك الغير الا بتلقي منه وقال
ابو السعود الحادي في تحريراته قد علم من هذه النقول ان الارض
في اولوية صاحب النتاج بخمسة ان يكون العين في يد احدهما او في
يد ثالث فان كانت العين في يديهما فكذلك صاحب النتاج
اولى لان كل واحد من صاحبي اليد ذو يد في نصفه وخارج في
النصف الاخر فحكمهما حكم ذي اليد مع الخارج والحاصل انه اذا
برهن احد عيان احدهما على الملك المطلق والاخر على النتاج يقدم
بينة النتاج سواء كانت العين في يد احدهما او في يد ثالث
كما بين في الاصول اهـ وفي البحر الرائق الفقها اطلقوا هذه المسئلة
وهي قولهم تقدم بينة النتاج على بينة الملك المطلق فشمل
ما اذا ارخا او سبق احدهما او ارخ احدهما او لم يورخا
اصلا ثم قال ولا اعلم ربا التاريخ مع النتاج الا من ارخ تاريخا
مستحيلا اهـ والنتاج بكسر النون بمعنى ظهور الحمل بالولادة من
الحيوان والانسان والمراد بكون التاريخ مستحيلا في دعوى
النتاج عدم موافقة التاريخ دعوى سبب الملك له من المولود
كذا حرره ابن الكمال اهـ ودعوى النتاج دعوى سبب الملك بالولادة

في

في ملكه لان سبب الملك نوعان احدهما لا يمكن تكريره والثاني
سبب يمكن تكريره فما لا يمكن تكريره هو النتاج لان وقوع النتاج
في الخارج محال بمعنى لا يتصور عود الولد الى بطن امه ثم خروجه
بعد اخر فاذا كان الامر كذلك الولد لا يباع ولا تدخله بعد الولادة
مرة اخرى ونحوه من المتاع كذلك لا يباع ولا يصنع مرة اخرى
بعد نقضه فيكون كالنتاج كما صرح به في المفصلات اذا فدعوى
النتاج دعوى ما لا يتكرر كما صرح به قاضيخان في دعوى المنقول
ودعوى النتاج دعوى اولية الملك كما ذكرنا في اخر الفصل الثامن
من الفصولين فيكون كل دعوى ما لا يتكرر دعوى اولية الملك
كالنتاج وعلى هذا اتفاق الائمة الحنفية في الفروع والاصول كما
حققه خواهر زاده فكل سبب للملك من المتاع لا يتكرر بمعنى لا يباع
ولا يصنع مرة اخرى بعد نقضه فهو في معنى النتاج ودعوى
الملك بهذا السبب كدعواه بالنتاج فانه مثله في عدم التكرر
فحكمه كحكمه في جميع احكامه واما كل سبب للملك من المتاع يتكرر
بمعنى يباع ويصنع مرة اخرى بعد نقضه فلا يكون في معنى النتاج
بل يكون في منزلة الملك المطلق كما صرح به في المبسوط والمحيط
والزيلعي وغيرهم اهـ مثال ما لا يتكرر كنسج ثياب قطنية وكتانية
لان نسج الامرؤ قيس ثوب قطن او كتان سبب الملك لا يتكرر
فهو كالنتاج فلو اقام خارج وذو يد بينة على ان هذا الثوب
ملكه وانه نسج عنده في ملكه كان ذو اليد اولى كما في الخانية
والبزازية اهـ وكحلب اللبن فانه سبب الملك فهو كالنتاج ٧

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)